الفصل الأول
الرموز المقدسة الجديدة

إن التاريخ الكامل للجنس البشري يفيض بأحداث تظهر تعرضه للمصائب والكوارث وتعرض جهوده من أجل التعامل مع تلك الأزمات. { فوجان Vaughan 1997}

المخاطر : القضية الأكثر قدمًا

منذ عصور " الوحي والإلهام" الأولى وحتى عالم العلم المعاصر, ظلت المخاطر تسبب إرباكاً للبشرية. فكل المجتمعات – سواءً كانت تقليدية أو حديثة – تواجه خيارات وقرارات حول طريقة الحفاظ على الأمن ومواجهة المخاطر. وحيث أن كل فعل لابد أن يكون له توابع، إذًا فدرجة الشك في تلك التوابع هي التي يمكن أن تمثل المخاطرة. وفي كل مرة يتم فيها الاختيار عن عمد على أساس فهم اجتماعي جديد للعالم يتبارى العديد من المخاطر مقابل بعضها البعض. وبالنسبة للعديد من المجتمعات التاريخية والتقليدية يمكن أن يمثل ذلك الاختيار استراتيجيات أساسية للبقاء بدءًا من طرق الزراعة واختيار المحصول أو الصيد وحتى النظم الأولى للقرابة (النسب) والتنظيم الاجتماعي. تلك الأنواع من الخيارات بمخاطرها المتعلقة بها يمكن إدراكها كعوامل أساسية للبقاء خلال المجتمعات القديمة على الأقل.

وبالمثل، فبالنسبة للمجتمعات الصناعية ومجتمعات ما بعد تلك الفترة, تعتبر المخاطر هي المسألة الأساسية التي تؤثر على كل مجال من مجالات أساليب الحياة, من الوجبات الغذائية وحتى المواصلات وتوليد الطاقة. إن قضية " كيف نتعامل مع الأمن والمخاطر

بنجاح " تمثل مسألة خلاف بين صناع السياسة وأهل العلم على حدٍ سواء. وبالرغم من التقدم التكنولوجي الهائل على مدى المائة وخمسين عامًا الماضية, إلا أننا نبدو نعيش في عالم أكثر خطورة من ذي قبل. فالإرهاب القومي والدولي قد عمل على زيادة متطلبات الأمن لمواجهة العديد من الأنشطة التي تنطوي على المخاطر مثل حرية التنقل. وما كنا نظنه من قبل بأنه أمن للحضارة الغربية انقلب فجأة إلى خطر محدق. إن شعوب لندن ونيويورك ومدريد كانت لديها نفس القضايا الأمنية. أما قضايا الصحة والأمان والأمن للمجتمع فقد وضعت المخاطر على قمة القضايا الخلافية المعاصرة. وقد تمخضت تلك القضايا عن تحولات رئيسية في الممارسات والعادات الاجتماعية.

لقد أصبحت المخاطرة اليوم ظاهرة عالمية. فالمخاطرة هي الخطر القابع أسفل أي شيء نقوم بأدائه، فمنذ لحظة تكوين الجنين وحتى الموت نتعرض للمخاطر في كل شيء. إن سلوكنا وغذاءنا ونسلنا وترحالنا ومنازلنا وعملنا كل ذلك عرضة للمخاطر. فليس هناك مظهر واحد من مظاهر حياتنا يبدو خاليًا من المخاطر. وأحيانًا ما تبدو تلك المخاطر جلية مثل القيادة بسرعة فائقة أو التدخين. ومع ذلك, يمكن أن تكون المخاطرة غامضة أو خفية بسبب المجادلات المعقدة أو النزاعية حول الأمان. أما المجادلات الخلافية حول الطاقة النووية والموصلات والبيئة فإنها أمثلة استثنائية لأنشطة يختلف الخبراء أنفسهم في تحديد مدىً المخاطر التي تنطوي عليها.

تعتبر المخاطر الآن الاهتمام الأساسي لمجتمع الأعمال الذي يرغب في وضع حد لتعرض الشركات للمخاطر. هذا النمط من الاهتمام بالمخاطر يركز على التهديدات الأساسية التي تواجه مؤسسة العمل. إن زلزال كوب Kobe في اليابان والهجوم الإرهابي بالقنابل على مدينة لندن ومانشستر بالمملكة المتحدة كل ذلك يظهر الطبيعة المتباينة للمخاطر التي تتعرض لها تلك المنطقة.

من الخطأ أن نفترض بأن كلاً من المخاطرة والأمن قضيتان معاصرتان. فإدارة المخاطر ربما تعد أحد الأنشطة الإنسانية التي تم تدوينها قديمًا. ويمكننا تعقب المخاطر حتى عصر

الفلاسفة الأوائل في كل من الشرق والغرب، والدليل على ذلك يمكن أن نجده وسط الحضارات القديمة للغرب. لقد أوضح أرسطو (384- 322 ق.م) ذلك بقوله : " لابد أن نتوقع حدوث شئ غير متوقع " .

ونفس الشيء فإن الاهتمامات بإدارة المخاطر كانت سبقا لفلاسفة الشرق الأوائل. فسجل "تشينج 1" Ching 1 (سجل التغييرات) الصيني يعتبر أحد أقدم وسائل اتخاذ القرار المدونة. ومازال يستخدم من قبل العديد من الناس حتى اليوم. لقد تم تصميم " تشينج 1 " منذ حوالي 3000 سنة لمساعدة ملوك الصين القدامى على التعامل مع القضايا الاستراتيجية الصعبة. ومع ذلك، لم يعد هذا السجل اليوم مرجعًا ذا شهرة واسعة في الشرق فقط، بل أصبح ذا شهرة واسعة في الغرب أيضًا.

لقد تم تسجيل العديد من التعاويذ التي كانت تستخدم في المجتمعات القديمة خلال أدبيات علم الإنسان (الأنثروبولوجيا). على سبيل المثال، اكتشف إيفانز بريتشارد أن قبيلة ازاندي Azande في أفريقيا كانت تستخدم " تعويذة السم ". كانت التعويذة تتضمن إطعام أفراخ الدجاج مادة بنج benge , وهي مادة سامة. كان يستغل القدر المحتوم للمساعدة في اتخاذ القرار بشأن القضايا الهامة.

يمكن أيضًا أن نتتبع قضايا الاهتمام بالأمن خلال الحضارة المبكرة (بوتون وجورج 2000 ومونانتا 1998). كما ناقش " ماسلو " – عالم النفس الشهير – قضية الأمن حيث زعم أن الأمن يعتبر حاجة أساسية للحياة في حد ذاتها. وفي الواقع, من العدل أن نقول نحن ذلك أيضًا لأن أمن ومخاطر البشر يعتبران جزءًا من الحياة نفسها كما قال فوجان في بداية هذا الفصل.

إن الاهتمام الأكاديمي بالمخاطر بين علماء الاجتماع ربما يعود إلى القرن السابع عشر عندما ظهر مفهوم الخطر متزامنًا مع ظهور نظرية الاحتمالات في الرياضيات. ويمكن ربط ذلك بالفلسفة الرأسمالية المتنامية حيث يتم التركيز على الملكية الخاصة وتكوين الثروات ويتأكد ذلك خلال سلوك أصحاب الأعمال المحفوفة بمواجهة المخاطر (دوجلاس

1985). لقد جلبت الرأسمالية مخاطر "فكرية" جديدة ترتبط بأنشطة أصحاب العمل مثل : متي يمكن القيام بصفقة تجارية ومع من تتم الصفقة ؟

التأمين Insurance

إلى جانب ذلك النشاط التجاري المتزايد ظهرت صناعة التأمين، وقد عنيت أساسًا بتقدير ما يسمي أحيانًا بالمخاطر" المجردة " pure تقديرًا كميًا. ومازال المؤمنون يطلقون على تلك المخاطر مصطلح " المقادير". وبالطبع تشمل المقادير (أو الأقدار) أحداثًا مثل الحرائق والفيضانات والخسائر الناتجة عن العواصف والبرق وأنشطة الزلازل.

منذ مئات السنين وحتى الآن، قام المؤرخون بمحاولة تحديد وتسجيل الخسائر الشخصية والخسائر من الدرجة الثالثة باستخدام ذلك الأسلوب. هناك تقدير إحصائي لتعرض مجموعة معينة من البشر إلى كوارث الأخطار المجردة داخل نطاق كل مجتمع. يقوم المحاسبون بشركات التأمين بحساب وجمع تلك المخاطر المجردة كأرقام للنسبة المئوية للسكان. هذه الأرقام تستخدم بعد ذلك في التقدير الكمي لمستوى الأقساط التي تفرض على غطاء التأمين بالكامل. غالبًا ما ترتبط زيادة التأمين بالنقل البحري كوسيلة لفهم الإمبراطورية البريطانية اقتصاديًا[1]. والجدير بالذكر هنا هو التمييز المتزايد الذي تقدم عليه شركات التأمين بين ما يسمى الإخفاق " الطبيعي" والإخفاق " الصناعي". فالحرائق والفيضانات والزلازل والرياح العاتية هي أمثلة لما يسمى اصطلاحًا كوارث "طبيعية". وعلى النقيض من ذلك, فإن الحوادث والإخفاقات التكنولوجية الأخرى تشكل كوارث " صناعية ". وفي هذا الصدد يقال إن هذا التمييز بين المخاطر "المجردة" والمخاطر "التقديرية" speculative يمثل مشكلة, كما يعول على المفاهيم الشائعة عن العالم الطبيعي وغير الطبيعي. إن الكوارث لا تعترف بمثل ذلك التغيير. على سبيل المثال, إذا

(1) يذكر دائمًا أن صناعة التأمين الحديثة قد بدأت في مقهى صغير في مدينة لندن على يد مجموعة من أصحاب السفن في القرن الثامن عشر ومجموعة من الخبراء الماليين في محاولة للسيطرة على المخاطر التي تفرضها الشحنات البحرية حول العالم (المؤلف).

وضعنا في الاعتبار افتراض حدوث فيضان, فهل ما يحدث يعزى إلى الإدارة البشرية أم إلى الطبيعة ؟ لابد أن يقال إن الفيضانات من الظواهر الطبيعية، ولكن آثار الفيضان يمكن أن تسبب مشكلات مؤلمة لحياة الإنسان. من الذي يقع عليه اللوم إذًا، المهندسون الذين أخفقوا في السيطرة على مياه الفيضان، أم مسئولو التنظيم الذين سمحوا بزيادة أعداد المنازل والشركات في مكان يحتمل حدوث الفيضان فيه ؟ تلك تساؤلات ليس من السهولة الإجابة عليها.

تعتبر طريقة المحاسبين مثيرة للجدل. فالتغيرات ذات الأثر الرجعي في قوانين الصحة والأمان، والتقدم الذي طرأ على أساليب التشخيص الطبي والسلوك الاجتماعي, كل ذلك قد ساهم في ذلك الجدل. كما أن الخسائر المالية الضخمة لبعض الشركات المالية في لندن تعد أمثلة تفسر كيف تغير العالم. وانهيار المؤسسات الضخمة مثل مؤسسة يورون Euron وأندرسون وبارنجز يفسر الطريقة التي أصبحت من خلالها التهديدات المعرضة لها المؤسسات معقدة ويصعب الاستجابة لها. كما أن الانتشار الأخير للذين يعانون من مرض الأسبستية[1] asbestosis يضرب مثالاً أخر على الدعاوى القضائية ذات الأثر الرجعي التي تم رفعها ضد أصحاب شركات التأمين بعد 20 إلى 30 سنة من الإهمال.

لقد ألقت التغيرات الاجتماعية أيضًا بظلال الشك حول فعالية طريقة التأمين. على سبيل المثال, ارتبط الفقر المتزايد أثناء فترة الركود الاقتصادي بالارتفاع الخيالي في معدلات الجريمة, وخاصة جرائم السطو على المنازل وجرائم سرقة السيارات. ومع ذلك فقبل تحديد السجلات التأمينية وقبل ضبطها لكي تعكس المخاطر التي تغيرت تم رفع العديد من الدعاوى القضائية فعلاً.

إن كلاً من شركات التأمين والعملاء يعملون على مراجعة مستويات الكشف والتغطية كلما أصبح التمييز بين المخاطر المجردة والتقديرية غير واضح. وهم يقومون بذلك إما من

[1] داء الأميانت (سرطان الرئة) ناتج عن آثار العمل بمادة الأسبستوس وهي مادة يتعرض لها العاملون بالمناجم وأعمال البناء (المترجم).

خلال رفض تأمين الشركة بالكامل أو من خلال زيادة الأقساط لإيضاح المستوى الفعلي لكشف الشركة. في كثير من الأحوال تقوم شركات التأمين ببيع خدمة جديدة أو عمليات استشارية في مجال إدارة المخاطر. وردًا على ذلك, تضطر الشركات إلى تأمين الذات أو إلى إيجاد سبل جديدة للتعامل مع ذلك الافتضاح.

إن المشكلة الكبرى التي ترتبط بالتأمين هي أنه يغطي المخاطر المعروفة فقط وخاصة حيث يمكن استخدام الطرق المحتملة. والنموذج التأميني يعتبر نموذجًا عمليًا حيث يوفر درجة من إدارة المخاطر من خلال توزيع التكاليف على عدد السكان. تلك العملية لا تساير المخاطر الجديدة أو غير المعروفة مثل الإرهاب والأمراض الجديدة ودعاوى مرض الأسبستية ذات الأثر الرجعي والتغيرات المناخية وغيرها.

خلال منتصف القرن العشرين, تأسست نظرية قوية في إدارة وتقييم المخاطر كمبادرة علمية خاصة في مجال نظم الهندسة والفيزياء والرياضيات. وقد ساعد فهم خصائص العالم العلمية بطريقة أفضل القائمين على تصميم وإنشاء جسور (كباري) أكثر طولاً ومبان أكثر ارتفاعًا وسفن أكبر حجمًا وطائرات أسرع وأكبر حجمًا وأنظمة اتصال أكثر تطورًا وتعقيدًا. وبحلول الستينيات من نفس القرن, اكتسبت السيطرة على الطبيعة- التي طال انتظار الناس لها- المزيد من المصداقية لدى السياسيين. فقد تحدث هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا عن التقدم المادي والاجتماعي القادم عبر " الثورة التكنولوجية البيضاء ". وقد أوحى كل من السفر الأسرع من الصوت عبر القضاء والاستخدام المحكم للالتحام النووي بأن عوائق القدرة البشرية ستصبح قليلة جدًا. خلال ذلك السياق ظهرت المخاطر التي أدركها فعلاً الكثير من العاملين في المجالات العلمية. كما اعتبر العلماء مسائل المخاطرة والأمان والأمن كجوانب ثانوية بالمقارنة مع الحاجة إلى التطور واستخدام التكنولوجيا. إن العديد من علماء الذرة الذين ساهموا في محطات الطاقة النووية كانوا يؤمنون إيمانًا راسخًا بان تلك القضايا يمكن إدارتها بسهولة نسبيًا رغم إدراكهم للمخاطر الكافية.

لم تعد شركات التأمين – أو أغلبها – على استعداد للتعرض إلى المخاطر المجردة دون الاستفسار عن الجهود التي بذلتها المؤسسات لمنع تلك المخاطر أولاً، والاستفسار أيضًا عن الخطوات المتوقعة التي يمكن أن تتخذها الإدارة للحد من احتمالات الخسائر. وثم عامل آخر وهو التوجه المتزايد بين المؤسسات الكبرى نحو التأمين الذاتي، ومن ثم تستوعب أية خسائر خطيرة محتملة في العمل، وهذا ما ينطبق عليه المثل القديم الذي يقول : " البقاء للأقوى ".

المسئولية القانونية والإهمال

لقد بدأ الاهتمام العام بالعدل يضع أرجلنا على أعقاب مرحلة ثقافية جديدة. فلم تعد الضغوط السياسية تعمل بجلاء ضد القيام بالمخاطر بل أصبحت تعمل ضد تعريض الآخرين لها.

(دوجلاس Douglas 1994: 15)

لقد ظلت توجهات التشريع والإجراءات القضائية ذات أثر بالغ في بناء نماذج اجتماعية معاصرة للمخاطر التي يمكن قبولها. وقد نشأت صناعة قانونية هائلة حول الحكم القانوني للمخاطر الذي يدور – للأسف – حول تسوية دعاوى التأمين. أحد المعايير لتطبيق القانون في المخاطر يتمثل في توجيه اللوم أو إثبات الجرم أو المسؤولية القانونية أو الإهمال. إن ممارسة نظام " إذا لم تربح فلن تدفع رسومًا " في أمريكا وبريطانيا قد ساهمت في إيجاد صناعة قانونية متخصصة وهائلة ترتبط بالحكم في دعاوى المخاطر. هذا النموذج التشريعي ربما يتوسع ليشمل دولاً أخرى. في الولايات المتحدة وبريطانيا، تضطر الآن شركات الرعاية الصحية إلى تنمية الموارد الرئيسية بعيدًا عن أنشطتها الأساسية حتى تستطيع أن توفر تمويلاً لدفع الفواتير القانونية المستمرة بلا انقطاع والمتصلة بأحكام اللوم والإهمال. فالتمييز بين الدواء الفاشل والدواء المهمل أكثر تكلفة وأشد ضررًا من العلاج نفسه.

تحدث مشكلات شبيهة مع تطبيق ودفع تشريع الأمان والصحة ودعاوى الإهمال وحالات القتل غير العمد manslaughter مما يوحي بالحاجة الشديدة إلى إعادة النظر في الدور المستقبلي للقانون في مجال المخاطر بأسلوب واع. فالقانون والنظم المعمول بها في مجال المخاطر يمكن أن تطرح مشكلات معينة في أي مكان تعمل به الشركات التي تمتلك فروعًا بالدول الأخرى.

ثم نمط آخر من أنماط تدخل القضاء يبدو خلال القيام بتحقيقات عامة وواسعة في أعقاب الكوارث الكبيرة. خلال تلك الحوادث، يبدو دور القضاء مثيرًا للجدل, فمهمة التحقيقات العامة هي تحديد الكارثة والمسؤول عنها، ومع ذلك فإن هذا الإجراء يمكن أن يوقع أولئك الذين يوفرون الأدلة في ورطة. فالحاجة إلى رواية ما حدث كما حدث بالضبط قد لا يتم الوفاء بها إذا ما شعر المسؤول أو مجموعة من المسؤولين عن الكارثة بتعرضهم للخطر. هذا المجال من الاهتمام القانوني بالمخاطر قد أثار نوعًا من المجادلات الخلافية. فبعض الأسئلة مثل من الذي يقع عليه اللوم ؟ ومن الذي ينبغي أن يحصل على التعويضات ؟ وكيف يمكن العمل على منع وقوع مثل تلك الكوارث في المستقبل ؟ قد أظهرت مدى تعقيد إدارة المخاطر الحديثة.

عادة ما تتم التحقيقات العامة بأسلوب رسمي للغاية ومن خلال طقوس معينة. كما أنها تحتاج إلى الوفاء ببعض المعايير الصعبة, وأحيانًا ما تكون تلك المعايير مثيرة للنزاع. فالحاجة إلى تحديد الطبيعة الدقيقة للأحداث بقدر الإمكان خلال التحقيق تمثل الهدف الأساسي وراء إجراء ذلك التحقيق. ومع ذلك فدائمًا ما يمثل ذلك إشكالاً بسبب الخصائص المتصارعة والمتناقضة للحقيقة التي يطرحها المتورطون أثناء التحقيق. إن التحقيقات تعد ضرورية من أجل توفير مقترحات وتوصيات لتحقيق الأمن وللمصلحة المستقبلية. لابد أن يجسد ذلك الحاجة العامة إلى التنفيس catharsis, فالجماعة الغاضبة من المجتمع أو التي تشعر بالإحباط تحتاج إلى الاطمئنان بأن كل شئ ممكن سيوضع في الاعتبار حتى يمكن منع وقوع أية أحداث مشابهة. كما تحتاج توصيات التحقيق أيضًا إلى أن تكون صالحة من

الناحية السياسية, أي أنه يجب أن تتحول إلى خطوط إرشادية أو أن تسن كتشريع. فإحدى خصائص التحقيقات أنها عادة ما تدور في حدود المؤسسة التي يتم فيها التحقيق أو في حدود صناعة قومية معينة على أقصى تقدير. هناك مؤسسات أخرى يمكن أن تعمل بنظم مشابهة بناءً على أهداف مختلفة تمامًا؛ وبينهما يمكن أن تكون تلك النظم عرضة للفشل فعلاً, إلا أنه ليس من الضروري أن تكون عرضة لنفس التشريع أو لنفس التوصيات. وثم خاصية أخرى للتحقيقات العامة- كما أوضح توفت Toft من خلال خبراته البحثية- وهي طبيعتها القانونية الظاهرية quasi-legal أو شبه الشرعية. يقول توفت (1994 ص 199) :

> بعض الذين تشملهم التحقيقات العامة وحضروا التحقيقات فعلاً, ثم قمت بمقابلتهم أثناء البحث, أقروا بأن مثل تلك التحقيقات لا تمثل دائمًا وسائل رسمية أو موضوعية للبحث عن الحقيقة من ناحية الفهم العام. فالتحقيقات العامة لا تتمتع بإجراءات منظمة, وهي تتسم بالخلاف في طبيعتها, ولا تتمتع بسلطة توجيه المؤسسات أو الأفراد نحو تنفيذ توصياتها, كما أنها قد تنطوي على أجندة غير واضحة.
>
> (Toft and Reynolds,1994 : 199)

ولكن الأسلوب الصحيح إلى حد ما, والذي تسير وفقه التحقيقات العامة, يتجسد في أنها تسعى إلى استشارة الخبراء للتعامل مع الوضع القائم, ولكن التفسيرات والتبريرات التي تصل إليها دائمًا ما تنطوي على خلافات أساسية وتتعلق غالبًا بجوانب محددة للحدث, وهي جوانب تختص بالسياق المهني أو الأكاديمي. فالحاجة إلى إثبات الخطأ[1] أو اللوم ربما تسبب أيضًا مشكلة بشأن جودة التبريرات المقدمة في التحقيق. وعرض الدليل ربما

[1] لقد ازدادت الصناعة القانونية في قضايا المخاطر بحيث لم يعد يستطيع واضعو نظم الأمان تجاهل المسئولية القانونية. وأحد المعايير الثانوية هو إثبات الخطأ واللوم والمسئولية الثانوية أو الإهمال (المؤلف).

يحدد أحد الأفراد الذين يمكن أن يوجه إليهم اللوم أو يثبت أنه مسئول شخصيًا، ويسبب نزاعًا خطرًا في اهتمام أولئك الذين يطلب منهم سرد ما حدث كما حدث بالفعل.

بالرغم من وجود تلك العيوب، إلا أن التحقيقات العامة توفر مصدرًا ثريًا فعلاً لمعلومات يتم جمعها بعناية لعملية التحليل (بوث 1995 من 38 وبوروتسيكتس 1997). لقد بدأت التحقيقات في التغير من حيث الشكل كاستجابة محدودة لتلك العيوب. فالتحقيقات التي تمت في تصادم قطاري ساوث هول بادينجتون Southall Paddington سعت لأول مرة إلى تهميش المسئولية القانونية وتفضيل الوصول إلى الحقيقة.

مع التوسع في التشريعات التي تلت العديد من الحوادث، أظهرت المؤسسات حاجتها إلى أن تبرهن للجميع بوجه عام– وللتشريعات المفروضة بوجه خاص – أنها تتخذ احتياطاتها لتجنب الخطر ولإدارة المخاطر بقدر إمكانها. لقد شكلت- ومازالت تشكل- عمليات القضاء والتشريع نماذج اجتماعية معاصرة للمخاطر المقبولة.

الحكم والمسئولية والتنظيم

هناك مجموعات متباينة من التشريعات موجودة فعلاً وتؤثر على السلوك والأداء والتحكم في الأنشطة المؤسسية. فكيف يمكن حكم المؤسسة، ومن الذي ينبغي أن يكون مسئولاً عن ذلك؟ وكيف يمكن أن يتحمل ذلك المسئول تلك المسئولية بأسلوب أفضل، كلها تمد قضايا أساسية تعمل على تشكيل حكم المؤسسة.

في بريطانيا- وعلى مدى السنوات العشر الماضية – كانت هناك ثلاثة تقارير لعبت دورًا كبيرًا في تشكيل حكم المؤسسة، وهي تقارير كل من كادبوري Cadbury لعام 1992 وهامبل 1998 وتيربنول 1999. ويمكن أن نعتبر كل تقرير من تلك التقارير رد فعل جوهريًا للكوارث المؤسسية المؤثرة التي وقعت خلال العقدين الماضيين. وقد تم تطبيق مبادرات مشابهة في الحكم المؤسسي على المستوى الدولي. خذ أمثلة على ذلك مبادرتي كل من كون تراج عام 1998 وساربانز أوكسيلي عام 2002 في الولايات المتحدة.

ثمة بعض الآراء التي تتفق على أن الاهتمام بتلك المبادرات ينصب على ابتكار معايير لتنظيم العلاقات الخاصة بأصحاب الشركات أو حاملي الأسهم بها. على سبيل المثال يقترح تقرير كل من نايت وبريتي عام 1996 علاقة وطيدة جدًا بين الكارثة المؤسسية وسعر السهم. وبإيجاز شديد يمكن أن ننظر إلى تلك التقارير على أنها امتداد للنموذج الاقتصادي الذي يتبناه فريدمان منذ عام 1962 بهدف زيادة القيمة والعائد لحامل الأسهم. في هذه الحالة يتسع النموذج ليشمل كبار المديرين أو المسئولين كممثلين لأصحاب الشركات.

من الواضح أن تلك التقارير ذات أثر كبير على النظام للشركات المعلنة أو العامة بالإضافة إلى الشركات التي تعمل في مجال المراهنات، خاصة وأن تلك الشركات تحتاج إلى مؤسسات تهتم بالمخاطر التي تواجهها وتوفر استراتيجيات لإدارتها.

وثم رأى ثان يرى أن العملاء والمجتمع الأوسع هم حاملو الرهان بالمؤسسة، خاصة في المجالات التي توفر فيها المؤسسة خدمات اجتماعية ذات قيمة عالمية مثل المواصلات والصحة والتعليم وحتى الحكومة المحلية. ومن ثم ينبثق دليل قاطع يؤكد على أن المديرين مسئولون مسئولية تامة عن فشل سياسة إدارتهم للمخاطر. إن الخلافات التي تحيط " بقتل المؤسسة غير المتعمد " و" قتل المؤسسة المتعمد " تستند إلى متابعة عدد من الأحداث المأساوية التي تلقي الضوء على رد الفعل الانفعالي والمكثف بصفة مستمرة من قبل الضحايا ومن قبل المجتمع الأكبر. وفي هذا السياق، ربما يصبح تحديد الفشل في المسؤولية من الصعوبة، كما يصعب إصلاح ذلك الفشل، خاصة إذا تم ذلك في نطاق النظام القانوني. ومع ذلك، فإن الاهتمام بالتنظيم يعد قضية سائدة بالنسبة للمجموعة التي تعتنق ذلك الرأي. وكما أقر ستيرنبيرج :

> إن التنظيم عملية غير مرنة. فمن خلال وضع وتحديد خطوط إرشادية غير مدونة، فإنه يعمل على خفض مستوى المعايير؛

فمسايرة الأمور لم تعد تتطلب هامشًا من الأمان، وإنما يمكن التمتع بها باتباع حذافير القانون. (Ternberg,1998: 110)

إن المؤسسات التي تدافع عن نفسها ضد الاتهام بالإهمال لديها عدد من الاستراتيجيات المتاحة لذلك الدفاع. على سبيل المثال، يمكن أن تعمل على استخدام أسلوب " كبش الفداء" Scapegoating المؤسسي بإثبات أن خروج الأداء الفردي عن القواعد الإدارية أمر غير معتاد في سياق العمل القائم دائمًا على تلك القواعد أو أنه أمر غير معقول بالنسبة للأداء المعتاد للمؤسسة والعمل، رغم أن بعض أعضاء هيئات العاملين الذين تمت محاكمتهم بتهمة عدم إبداء الاهتمام المفروض – من قبل القانون البريطاني – يتمنون عدم وجود خطط أو إجراءات للمؤسسة فيصبح ذلك سندًا للدفاع عن أنفسهم. والمحاكم قد تتقاعس عن محاكمة الأفراد بسبب الإهمال في حالة عدم وجود مؤشرات واضحة مثل تعاطي الكحول أو إدمان المخدرات أو الخروج على ممارسات وقواعد المؤسسة.

هناك أسلوب آخر للدفاع يفترض وجود طريق ثالث – وهو المسئول عن العرض أو صيانة المعدات أو المسئول عن الاستشارة – يمكن أن يكون من المسئولين عن الخطأ.

في هذه الحالة، تؤدي النظم الإدارية المعقدة إلى صعوبة وتعقيد أعباء إقامة الدليل، وبالرغم من المحاولات العديدة التي تم القيام بها لدفع قانون" القتل غير العمد" للمؤسسة فقد ثبت صعوبة إقامة الدليل على استحقاقيه اللوم Culpability بعد وقوع الكارثة في كل الحالات سوى حالات نادرة جدًا.

يمكن أن ينظر إلى هذين الرأيين كطرفي نقيض، فمن الواضح أن أي نظام مؤسسي كبير ومعقد يضم مصالح عامة وشخصية يتطلب نوعًا ما من التنظيم. وهناك يبرز سؤال هام عن المدى المحتمل للتوازن الذي يمكن أن يصل إليه تنظيم إدارة المخاطر التجارية مقابل الثقافة الاجتماعية المتطورة.

إن الجدال حول فعالية الأنماط المختلفة للتنظيم قد شق طريقة إلى حد ما حيث يشير بوستر

إلى مفهوم " الكف التنظيمي " Regulatory Capcure حيث يعمل تنظيم صناعة معينة على كف أو إيقاف ما هو منظم. يدور معظم ذلك الجدال حول إتاحة المعلومات لكل من المنتظم والمنظم أو إدارة التنظيم. على سبيل المثال، أحيانًا ما يقال إن المؤسسات المنظمة قادرة على كبح أو استخدام المعلومات المتاحة لها تجاريًا حتى تتفوق على المنظمين. يمكن أن ينظر إلى التنظيم خلال هذا السياق كالقيام بالتنافس من أجل الوصول إلى المعلومات (باركر 1998). إحدى المشكلات الرئيسية التي تتعلق بتسوية عقود التنظيم هي أن تلك العقود لا يمكن أن تشتمل على إرشادات مفصلة وكافية لإدارة المواقف التي يمكن أن تحدث. يمكن تدبر ذلك من خلال خلق درجة معينة من المرونة التنظيمية بالعقد، رغم أنه أثناء الممارسة ثبت أن التطبيق الفعال في مواجهة المواقف التي تتميز بالمخاطر العالمية يشكل معضلة.

سوف تتم مناقشة موضوع التنظيم مرة أخرى فيما يتعلق بالنزاعات حول تنظيم أنشطة الأمن في الفصل الثالث وإدارة مواصلة العمل في الفصل الخامس.

مجتمع المخاطر

لقد أقر بعض علماء الاجتماع وأصحاب النظريات السياسية وعلماء الإنسان بأن التغير الاجتماعي والسياسي يسهم في تحديد طريقتي فهم وإدارة المخاطر في المجتمع المعاصر. ويقر واضع النظريات الألماني" بيك " بأننا في حالة تحول هام من مجتمع الطبقات إلى مجتمع المخاطر. ففي كتابه " مجتمع المخاطر"، يقر بأن صناعة التأمين سوف تمثل المعيار الذي يعمل كوسيط لقبول المخاطر في المستقبل. مثل ذلك الرأي أصبح شائعًا في ألمانيا حيث ينظر إلى المخاطر دائمًا خلال سياق علاقتها بالتكنولوجيا الصناعية والخسائر البيئية.

كما يعترف " بيك " بأننا الآن نشهد تغيرًا سياسيًا هامًا يتحول من " مجتمع الطبقات " إلى ما يسميه " مجتمع المخاطر" وبأن ذلك إنما يعود إلى مؤثرات ما بعد الحداثة (بيك

1992). ويسلم بيك بأن المفاهيم الحديثة للمخاطرة قد فرضتها ساحة السوق منذ بداية عصر التصنيع وحتى اليوم. ويجسد ذلك في سياق ما يسميه " حساب تفاضل وتكامل المخاطر" Calculus of risk. وبناءً على ما زعمه عالم الاجتماع الفرنسي فرانسوا إيوالد، يزعم بيك أن ذلك الحساب تم ابتكاره عبر مزيج معقد من التأمين العام والخاص ضد التعرض للحوادث. ويعمل حساب المخاطر على أساس أربع دعائم أساسية وهي العجز limilation والمسئولية والتعويض والرعاية الوقائية. ومضمون تلك الدعائم يعد مضمونًا سياسيًا يمكن تحديده عبر مجالات فلسفة عدالة التوزيع الحرة والاجتماعية. وحسب رأي بيك، يمكن لشركات التأمين وضع حدود للمستوى المقبول للمخاطر. مع وضع التالي في الأعتبار :

> هل هناك معيار إجرائي للتمييز بين المخاطر والتهديدات ؟ إن الاقتصاد ذاته يكشف حدود ما يمكن تحمله بشأن الإحكام الاقتصادي وذلك من خلال رفض التأمين الخاص.
>
> { Beck, 1992: 103 }

ويوضح بيك أن التأمين قد ضبط مساره بأسلوب ناجح ليساير الوقت الراهن، حيث أنه كان قد بدأ ينهار في مواجهة الأخطار التقنية الجديدة والتي يصعب التامين عليها مثل الطاقة النووية والتكنولوجيا البيولوجية (الحيوية) والتجريب الدائم للبيئة. ويصف بيك تلك الأخطار بأنها " الأخطار المتخلفة " عن الحداثة. وتلك المخاطر تتجاوز حدود التأمين على المستوى العام والمستوى الخاص، ولكنها لا تتجاوز إدراك المجتمع الذي يكشف عن قلقه من الناحية السياسية، وهو قلق يتجسد في الشك في مجادلات الخبراء القائمة.

غالبًا ما يعتبر الكثيرون بيك ضمن اللوبي المدافع عن البيئة من وجهة النظر السياسية، وهو ما لاقي بسببه العديد من الانتقادات. إن طريقة بيك في الجدل قوية ومقنعة ولكنها تفتقر إلى الأساس الضروري للتعامل مع المشكلات الراهنة لإدارة الأزمات. ومع ذلك فإن بيك يدعو إلى المزيد من التحليل طويل المدى للنواحي الاجتماعية والمادية المرتبطة

بالاتجاهات الاقتصادية. ويزعم بيك – بنفس أسلوب أصحاب النظريات القدامى – أننا ننتقل نحو مجتمع المخاطر كجزء من تحول ما بعد الحداثة بعيدًا عن مجتمع الطبقات. وهذا التحول إنما هو تحول تدريجي شبيه بالتحول المبكر من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي الذي قام كارل كس بتحديده.

عندما يقوم بيك بالبحث في وجود رغبة في صناعات معينة، فإنه بذلك يكون وجهة نظر سياسية شبيهة بوجهة نظر بيرو Perrow صاحب النظريات المؤسسية. هناك صناعات معينة عالية المخاطر والتي يشكل القبول الاجتماعي لديها مشكلة تحت أية ظروف. ومع ذلك فإن رسالة بيك السياسية تتجاوز رسالة بيرو بكثير عند البحث في الحالة الاجتماعية لنمو اقتصادي خفي يتزامن مع التوسع التكنولوجي اللانهائي. يمكن أن تعتبر مجادلات بيك أيضًا شيئًا هامًا لأصحاب نظرية تبادل معلومات المخاطر[1]. تلك هي أجنده كل من بيك وأصحاب الاتجاه الأخضر في التفكير السياسي الذي انبثق عن نموذج شوماخر Schumacher الاقتصادي.

لقد تحول المجتمع المعاصر عن موقعه الذي يهتم فيه الناس بالحصول على قوت يومهم، وبدلاً من ذلك، فإننا قد أصبحنا أكثر اهتمامًا بالمخاطر المتعلقة بأغذية معينة. فالمخاوف من الأساليب الحديثة لإنتاج الغذاء قد ازدادت بسبب عدوى الطيور الداجنة والبيض بتسمم عصيات السالمونيلا, وانتقال حمى الإوز العراقي إلى الخنازير, وظهرت الآن توجهات نحو الحياة النباتية في أوروبا, وهي تضرب مثالاً حيًا على العلاقة بين المخاطر الواضحة والمفهومة وبين الصحة والسلوكيات.

---

[1] تسعى نظرية تبادل معلومات (اتصال) المخاطر risk communication إلى تحديد اختلافات وجهات نظر من تعرضوا للمخاطر من خلال فهم السياق الاجتماعي والثقافي الذي حدثت خلاله تلك المخاطر. وسوف نناقش ذلك في الفصل الثاني بالتفصيل.